رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com
العدد(1846) السنة السابعة - الثلاثاء(13) تموز 2010

اليوم في المدى

تهنئة

تقدم المدى تهنئة الى الشعب العراقي بمناسبة ذكرى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ المجيدة.
وبهذه المناسبة تحتجب المدى عن الصدور ورقياً وتواصل صدورها الكترونياً على الموقع الالكتروني :
www.almadapaper.net
وبثمان صفحات.

القضاء كان الفيصل في قضية (المدى) ونصرة حرية التعبير

البيرقدار: المدى السبب الرئيس في صدور قرار تشكيل المحكمة المختصة بشكوى وسائل الإعلام

□ بغداد / المدى

كشف الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الأعلى القاضي عبد الستار البيرقدار ان قضية "المدى"، السبب الرئيس في صدور قرار تشكيل المحكمة المختصة بشكاوى الاعلام، مبينا ان القرار اتخذ وفق آلية دستورية.

وقال القاضي البيرقدار في تصريح خص به (المدى) امس الاثنين: ان قضية المدى هي احد اسباب صدور قرار المجلس بتشكيل محكمة تتعلق بشكاوى وسائل الاعلام، اضافة الى التفريق بين الاعلاميين والمجرمين والمتهمين، مبينا ان القرار اتخذ استنادا الى المادة ٢٢ والمادة ٣٥ ثانيا من قانون التنظيم القضائي في الفصل السابع من الامر المرقم ١٢ في ٢٠٠٤ والذي اكد فيه: يحق لرئيس القضاء الاعلى استحداث المحاكم وفقا للمصلحة العامة.

وبين الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء ان الاعلام يشكل سلطة رابعة وهذا شي مهم بالنسبة لنا ولجميع السلطات الاخرى.

وكان القضاء العراقي انتصر لـ"المدى" مطلع الاسبوع الجاري، حين رد دعوى حركها بالضد منها الادعاء العام، على خلفية تحريك شكوى بشأن نقلها لمعلومات صحفية عن قضية وزارة التجارة، وقد جوبهت الشكوى بموجة تعاطف وتضامن اعلامي وسياسي وشعبي مع "المدى" انتصارا لحرية الكلمة وشفافية الاعلام، اذ كان القضاء العراقي الفيصل الحاكم الناصر فيها لحرية الرأي والتعبير.

مشروع تباحث الكتل نص على منع استخدام القوات المسلحة لأغراض سياسية

توقعات باستمرار الجلسة النيابية المفتوحة لأكثر من أسبوعين

□ بغداد / هشام الركابي

تباينت مواقف عدد من الشخصيات السياسية من قرار تأجيل انعقاد جلسة البرلمان في موعدها المقرر اثر الاتفاق الذي توصل اليه قادة الكتل في اجتماعهم امس، فيما يتوقع نواب بان تستمر الجلسة مفتوحة لاكثر من اسبوعين.

وعقد رؤساء وممثلو الكتل النيابية في مجلس النواب اجتماعا برئاسة فؤاد معصوم الرئيس السن لمجلس النواب الاثنين، بقصر المؤتمرات ببغداد للتباحث في إمكانية استئناف الجلسة المفتوحة لمجلس النواب التي كان يفترض ان تتم اليوم الثلاثاء.

ونقل بيان صحفي تلقته "المدى" عن فؤاد معصوم قوله: "أن الكتل تباحثت في الاجتماع الكثير من الأمور الأساسية، واتفقت على استمرار التواصل واللقاءات فيما بينها بهدف الوصول إلى توافق بشأن القضايا الخلافية، كما تم الاتفاق على عقد اجتماعات أسبوعية تعقد في مبنى المجلس، راجيا أن تتمكن الكتل خلال أسبوعين من الوصول إلى توافقات تسهل إجراءات تشكيل الحكومة والاتفاق على توزيع المناصب الرئاسية".

وأشار فؤاد معصوم إلى إمكانية استمرار إبقاء الجلسة مفتوحة، وقال: "وبما أنه هناك اختلاف في وجهات النظر فليس من المعقول عقد جلسة مجلس النواب بدون الاتفاق على انتخاب الرئاسات الثلاث".

وزاد في القول: "لقد تم في الاجتماع تقديم مشروع للتباحث بين الكتل لتداوله في الاجتماعات القادمة وإبداء الملاحظات بشأنه، وتضمن المشروع عدة نقاط وهي الالتزام بالدستور ووضع الضوابط الدستورية في إدارة الدولة ومراعاة الاستحقاق الانتخابي والتوازن ومنع استخدام القوات المسلحة للأغراض السياسية وتشكيل حكومة على أسس الشراكة والاتفاق على برنامج لها ووضع نظام داخلي لمجلس الوزراء وحل المشاكل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية وإعادة النظر في قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل وإجراء إصلاحات إدارية وإعداد مشاريع القوانين للبنية الحقيقية لإدارة الدولة وإجراء الإحصاء العام في موعده وتفعيل النظام الاتحادي واللامركزية وإجراء التعديلات الدستورية ومراعاة الكفاءة والنزاهة في اختيار كبار المسؤولين".

النائب في الكتلة الكردستانية محمود عثمان قال ان الكتل السياسية اصبحت اكبر من الدستور وتسير الامور حسبما تشاء، واضاف: ان تأجيل الجلسة سيكون الى اشعار اخر وليس لاسبوعين مبينا ان عقد الجلسة المقبلة مرهون باتفاق الكتل.

من جانبه قال القيادي في كتلة الاحرار المنضوية في الائتلاف الوطني العراقي بهاء الاعرجي ان قضية تأجيل انعقاد الجلسة لاتوجد فيها اشكالية لكن الاشكالية تتعلق بعملية تحديد رئيس الجمهورية ليكلف رسميا الكتلة الاكبر في تشكيل الحكومة.

واضاف الاعرجي في تصريح خص به "المدى" ان اشكالية التأجيل تتحدد في النصوص الدستورية التي تتعلق بانتخاب رئيس للجمهورية، فالفقرة باء من المادة ٧٢ من الدستور نصت على ان ينتخب مجلس النواب رئيساً للجمهورية في موعد اقصاه ٣٠ يوماً، وبعد هذا التأجيل سيكون البرلمان قد خالف النص الدستوري.

وتابع ان الخلاف ليس في هذا المجال فحسب بل هنالك اشكالية حول الحكومة الحالية لان الحكومة تعد حكومة تصريف اعمال لان البرلمان قد تجاوز الفترة المحددة ٣٠ يوما لاختيار رئيس الجمهورية والذي بدوره يكلف الكتلة الاكبر في تشكيل الحكومة، "على حد قوله".

لكن عضو ائتلاف دولة القانون عبدالحسين الياسري اوضح لـ"المدى" ان جميع قادة الكتل السياسية اتفقوا على ضرورة ان تأخذ الحوارات بينهم منحى اكثر جدية وان تكون موضوعية لحل جميع النقاط الخلافية بين جميع الاطراف وبالتالي فان مسألة التأجيل لا تعد تجاوزاً على الدستور لان التأجيل بهدف ايجاد حلول تفضي الى تشكيل الحكومة افضل من انعقاد جلسة تفشل في التوصل الى حلول تنهي الازمة القائمة.

في الذكرى الثانية والخمسين لثورة ١٤ تموز

الشيوعي العراقي: نطالب بحكومة وحدة وطنية حقيقية بعيدة عن منطق المحاصصة الطائفية والقومية

□ بغداد / المدى

قال الحزب الشيوعي العراقي: "ان ما يحتاجه العراق اليوم وينتظره بصبر فارغ، ليس حكومة" لإطفاء الحرائق، وللمسكّنات، والحلول الترقيعية للمشكلات العويصة الماثلة. انما هو بحاجة إلى حكومة قادرة على انجاز المهمات الوطنية الكبيرة، المهمات السياسية – الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وهي جميعا صعبة ومعقدة. إلا ان الأمل في قيام مثل هذه الحكومة قد انحسر وبات بعيد المنال في ضوء مواقف وسلوك القوائم الفائزة والقوى المتنفذة التي دفعت البلاد إلى أزمة سياسية تضع البلاد أمام احتمالات تطور محفوفة بالمخاطر".

واشار في بيان تلقته "المدى" الاثنين بمناسبة احياء الذكرى الثانية والخمسين لثورة ١٤ تموز انه: "للمرة الثانية والخمسين يعود تموز الخصب والثورة والعطاء، فنحتفي بالذكرى المضيئة والعزيزة ليومه الرابع عشر.

وحقٌ لنا ان نحتفي بها اليوم، كما احتفينا بالأمس مرات ومرات... فبعد نصف قرن ونيّف من ذلك اليوم التموزي عام ١٩٥٨.. نتلفت حولنا ونتفحص ملامح العراق الحديث، فيسترعي انتباهنا بين أول ما يسترعي، ما تركته لنا يد ١٤ تموز البانية: من مدن واحياء سكنية للكادحين ومتوسطي الحال، تتصدرها مدينة الثورة، ومن معامل ومشاريع صناعية في أرجاء العراق المختلفة.

تفاصيل اكثر ص٤

كلام اليوم

حتى يكتمل قرار مجلس القضاء الأعلى

بالقرار المهني والمنصف الذي اتخذه مجلس القضاء الأعلى قبل يومين بتخصيص محكمة متفهمة للنظر في القضايا ذات الصلة بالعمل الإعلامي تكون صحيفة المدى قد حظيت بما يؤكد عدالة مطالبتها واجراءاتها من أجل خلق بيئة قضائية وقانونية تتفهم عمل الإعلام الوطني الحر في دولة ديمقراطية لم تكتمل تشريعاتها بعد.

لم تكن المدى تنطلق في حملتها من دوافع ضيقة قد يراها البعض محاولة للتخلص من مشكلة قضائية، وانما ارادات بما تعرضت له من ظلم وحيف أن تكون هذه المناسبة فرصة لمراجعة مشكلات من الممكن ان تتضخم وتنحرف بمسار العلاقة بين الإعلام والسلطات الأخرى الى علاقة ضدية متنافرة تعمقها قوانين وقرارات شمولية موروثة من نظام الاستبداد والطغيان وما زالت، للأسف، سارية المفعول.

كما ارادت المدى، التي هي جزء حيوي من مشروع العملية السياسية بوجهها الديمقراطي الحر، من جهدها أن ينصب لصالح تغيير العلاقة النفسية المأزومة بين أطراف في دوائر العمل الحكومي والبرلماني والقضائي وبين الإعلام والتي ترى الى الإعلام بوصفه جهدا معيقا، وهذا جزء من سلوك الدولة الدكتاتورية وما سعت اليه من أجل أن يكون الاعلام وسيلة تطبيل وتزويق وليس ميدانا للرأي العام الشجاع.

كنا نتوقع مثل هذا الإجراء الذي اقدم عليه مجلس القضاء الأعلى، ليس ثقة باشخاص قضاة قائمين على المجلس وعرفوا بنزوعهم الديمقراطي ومهنيتهم حسب وانما لأن القضاء، بشكل عام، ومن خلال عدد من القضايا التي أثيرت ضد الاعلام والاعلاميين ومن بينهم المدى، كان عادلا ومتفهما لطبيعة العمل الإعلامي ولرسالته في اغلب تلك القضايا المثارة.

ولا يخفى على أي مهتم أن العمل في هذه الظروف هو عامل شائك للميدانين معا، الإعلام والقضاء. فالإعلام الذي يسعى الى التحرر من أطر التربية الشمولية وملحقاتها القانونية والسلوكية يواجه في جانب ثان مسؤولية التمثل المهني لمتطلبات العمل بحرية ومن دون رقابة. وهذا ما يوقع كثير من الاعلاميين ومن منتحلي صفة العمل الإعلامي ومن بعض المؤسسات بكثير من الأخطاء التي من الممكن تقليصها كلما ترسخت التجربة وتطور مستوى التأهيل وتوفرت البيئة القانونية السليمة.. بينما يواجه القضاء مشكلات لا تقل خطورة، بل هي الأصعب وذلك لتماسها المباشر مع الحقوق العامة للمواطنين والدولة، وقد تتمثل بعدم اكتمال القوانين والتشريعات من جانب وسريان قوانين وقرارات لا صلة لها بطبيعة نظام الدولة الجديدة وفلسفته في الحكم من جانب ثان، الأمر الذي يجعل القضاء في امتحان حقيقي لتحقيق العدالة وفرض النظام.. كما ان عدم تراكم الخبرات ومحدودية الموارد البشرية وسوء الأوضاع الأمنية وتفشي الفساد عوامل تؤخر من النمو السريع المطلوب لجهاز القضاء الذي دفع ثمنا باهظا، كما الإعلام، من اجل العمل في ظروف امنية معيقة.

في مثل هذه الاوضاع يكون عادة العمل تضامنيا تآزريا بين مختلف السلطات وبما يعين بناء هذه السلطات، ويعزز قيم الديمقراطية وقواعد انطلاقها، فلا ديمقراطية بلا اعلام حر وقضاء مستقل مدعم بقوانين تحترم مبادئ الحريات وتصون حقوق الإنسان وكرامته.

وفي هذه الظروف سيكون النضال من اجل تعزيز الديمقراطية وصونها لا يقل اهمية عن النضال ضد الدكتاتورية ومقارعة استبدادها.. وهذا ما يتأتى بالسعي الحثيث لكل اصحاب المصلحة الحقيقية بنظام ديمقراطي من أجل عمل تضامني تتكامل فيه الجهود لاستكمال منظومة القوانين الكافلة للحريات والضامنة للحقوق.

وبهذا نرى ان قرار مجلس القضاء الأعلى وحتى يكون فاعلا في ضمان بيئة قضائية تتفهم عمل اعلام دولة ديمقراطية ومؤسساتها المدنية فانه يتطلب اجراء رديفا يتمثل في تعطيل جميع القرارات والقوانين الموروثة من النظام الدكتاتوري وذات الصلة بطبيعته الدكتاتورية الشمولية..كما نرى أنه من دون مثل هذا الاجراء سيكون عمل القضاء محرجا للسلطات القضائية بين ما هي ملزمة به من تشريعات وقوانين وبين ما تتفهمه وتؤمن به من الطبيعة الديمقراطية لنظام الدولة والمجتمع.

كما نرى أن القضاء الحر والعمل الاعلامي الحر يتطلب جهدا حثيثا من الأسرة الإعلامية العراقية يواصل العمل بمختلف السبل للانتهاء من تلك التشريعات البائدة اولا، والعمل ثانيا من اجل تشريعات أخرى يكتبها مشرعون ديمقراطيون مؤمنون بقيم الديمقراطية ويناضلون من اجلها.. وهذا الجهد الحثيث المطلوب لا ينبغي له ان يأخذ شكل الفورات والهبات التي تظهر في مناسبة وتختفي باختفائها.

انه عمل الجميع من اجل الجميع..لا علاقة له حصرا بالمدى اليوم وبسواها غدا.ومن دون الترفع على الفردانية وروح الانعزال والاتكالية لن يمكن تحقيق ما مطلوب منا تحقيقه ليس لنا وانما لاجيال ستأتي من الاعلاميين الذين نتحمل ازاءهم مسؤولية البناء والتأسيس الان.

نتائج التحقيق في هجوم البنك المركزي الأسبوع المقبل

□ بغداد / الوكالة الاخبارية للانباء

أكد وزير الامن الوطني شيروان الوائلي ان الاسبوع المقبل سيشهد الاعلان عن نتائج التحقيق بالهجوم الذي جرى خلال الشهر الماضي على مبنى البنك المركزي العراقي منوهاً الى ان الوزارة توصلت من خلال التحقيق الى ثغرات امنية وفنية في مجال العمل المصرفي.

وقال الوائلي للوكالة الاخبارية للانباء امس الاثنين ان الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في التحقيق بقضية الهجوم على البنك المركزي خلال حزيران الماضي وسيتم الاعلان عنه بتفاصيله الدقيقة خلال الاسبوع المقبل، مبيناً ان هذا التحقيق شمل محورين اولهما استراتيجي مرتبط بالحكومة من خلال تشخيص ماهي المشكلة، والخلل، واصدار التوصيات بذلك والثاني جنائي مختصة به لجنة من مديرية التحقيقات الجنائية التي تتصل بالسلطة القضائية تأخذ على عاتقها أية معلومات ترد خلال التحقيق بالقاء القبض على اشخاص معينين او تشخيص حالة معينة.

وبحسب الوائلي فان خلية الاستخبارات الوطنية شخصت وجود مثل هذه العملية منذ فترة، وان هناك استراتيجية لتنظيم القاعدة الارهابي بمفردتين اساسية هي تكريس الفتنة باستهداف شخصيات سياسية من كتل متفرقة لاثارة الضغائن والاحقاد بين مكونات المجتمع العراقي والاخرى استهداف البنى التحتية وهو ماحصل في الهجوم على مبنى البنك المركزي العراقي على الرغم من مخاطبة خلية عمل في وزارة الامن الوطني القوة المسؤولة عن حماية مبنى البنك بأن هنالك تهديداً سيطال المبنى في الايام القادمة، معرباً عن اسفه بعدم استثمار هذه المعلومة مما ادى الى حصول الهجوم على المبنى.

إطلاق سراح ١٨٠ معتقلا قريباً

□ بغداد / السومرية نيوز

قال مدير مجمع سجون بغداد التابع لدائرة الإصلاح العراقية أن نحو ١٨٠ معتقلا سيتم إطلاق سراحهم الأسبوع المقبل، ممن حصلوا على البراءة من المحاكم العراقية المختصة بعد عرضهم عليها، بعد ان كانت دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل اعلنت، امس الاثنين، إطلاق سراح أكثر من ٤٠٠ معتقل من سجن الرصافة في بغداد، أغلبهم من أهالي الموصل بعد ثبوت براءتهم.

وقال مدير مجمع سجون بغداد العقيد ناظم المالكي إنه "تم إطلاق سراح ٤٣٠ موقوفا من مجمع سجون بغداد، الأسبوع الماضي، بعد أن ثبتت براءتهم من التهم الموجهة إليهم... وان نحو اكثر من ٧٥ ٪ من مجموع المطلق سراحهم هم من أهالي الموصل"، مؤكدا أن الاسبوع المقبل سيشهد إطلاق سراح دفعة جديدة.

واوضح المالكي ان "غالبية المطلق سراحهم تم استقدامهم في وقت سابق من العام الجاري من سجن المثنى إلى سجن الرصافة وقد تم إطلاق سراحهم بعد التحقيق معهم وثبوت براءتهم من التهم الموجهة لهم".

وكانت مديرية شرطة محافظة نينوى قد أعلنت في ٢٣ من حزيران المنصرم، أن وزارة الداخلية قررت تسليم محافظة نينوى ٤٠٣ معتقلين موجودين في سجن التسفيرات بالرصافة.

تحويل الرصيد ١٢٠ ديناراً للمرة الواحدة

الآن مع خدمة تحويل الرصيد من آسياسيل يمكنك أن تحوّل* إلى أصحابك وأحبابك رصيد حتى تتواصل معهم دائماً.
للتحويل الرجاء إدخال الرقم من اليسار إلى اليمين: ok # رقم الموبايل * الرصيد *123 *
*هذه الخدمة لمشتركي الخطوط المدفوعة مسبقاً
*الحد الأدنى لتحويل الرصيد هو ١٠٠٠ دينار

اسياسيل
تجمعنه سوه
www.asiacell.com
مركز خدمة المشتركين على الرقم ١١١

أمانة بغداد تتسلم تصاميم بناء ١٥٠ ألف وحدة سكنية من البريطانيين نهاية آب

□ بغداد / المدى

اكد امين بغداد صابر العيساوي ان احالة مشروع (١٠×١٠) الخاص ببناء مدينة الصدر ستتم قبل نهاية العام الحالي، مشددا على ان هذا المشروع يعد من المشاريع المهمة لبناء حوالي (١٥٠) الف وحدة سكنية من شأنها حل كثير من المشاكل وتحسين النسيج الحضري للمدينة.

ونقل بيان لأمانة بغداد تلقته "المدى" امس الاثنين عن امين بغداد قوله: ان بناء مدينة الصدر الجديدة سيكون بأعلى المواصفات الفنية العالمية وبما جعلها متضمنة لكل متطلبات عيش الانسان المتحضر، اسوة بالدول المتقدمة.

واضاف:ان اجتماعاعقدته امانة بغداد مؤخرا بهذا الشأن تناول عرض ماتوصل اليه فريق مشروع (١٠× ١٠) من مناقشات مع شركة برود وي البريطانية الاستشارية التي تم التعاقد معها لاعداد التصاميم المعمارية والمتطلبات الاساسية التي ستسلم للقائمة القصيرة التي تم اختيارها من قبل امانة بغداد والتي تضم (١٠) ائتلافات من شركات عالمية لبناء المرحلة الاولى من المشروع.

وأوضح امين بغداد قائلا: "ان الشركة البريطانية ستسلم التقرير الخاص بالمشروع الى امانة بغداد نهاية شهر اب المقبل وستقوم الامانة بدورها بتسليمه الى القائمة القصيرة التي تضم الائتلافات... وان امانة بغداد ستمنح هذه الشركات مدة لاتزيد على شهرين لتقديم عروضها الفنية والتجارية النهائية ثم اختيار العرض الافضل والبدء بالتنفيذ.

وانتهى الى الاشارة بوجود تخصيصات الدفعة الاولى من المشروع ضمن موازنة الامانة لعام (٢٠١٠)، والى ان مرحلة ما بعد توقيع العقد ودفع السلفة التشغيلية ستكون مشروعاً مستمراً للسنوات المقبلة.